

إلى النائب العام: نطالب بسرعة إخلاء سبيل الشاعر جلال البحيري بعد إضرابه عن الطعام وامتناعه عن أدوية القلب والاكتئاب

السيد النائب العام: المستشار حمادة الصاوي

مقدمه إلى سيادتكم/ منظمات حقوقية مصرية.

طلب بتحريك عاجل لإخلاء سبيل جلال البحيري بعد إضرابه عن الطعام وامتناعه عن أدوية القلب والاكتئاب

أبلغت أسرة البحيري، فريق دفاعه بدخوله إضراب عن الطعام وامتناعه عن أدوية القلب والاكتئاب منذ 5 مارس وحتى الآن، مما يشكل خطرًا جسيمًا على حياته. وبناءً على ذلك تقدمت مؤسسة حرية الفكر والتعبير، بالبلاغ رقم 15196 لسنة 2023، لمكتب النائب العام، نيابةً عن الشاعر جلال البحيري، لفتح تحقيق بشأن إضرابه عن الطعام، وامتناعه عن أدوية القلب والاكتئاب منذ 5 مارس، كما طالبت بسرعة تلقيه الرعاية الصحية المطلوبة بمستشفى السجن، وإخلاء سبيله بعد خمسة أعوام من الحبس دون جريمة.

تزامن إضراب البحيري مع بدء عامه السادس في السجن دون جريمة، على خلفية تعبيره عن آرائه. ويمثل استمرار حبسه انتهاكًا دستوريًا للمواد رقم (65، 70، 71)، والتي شددت على حق المواطنين في حرية التعبير، وعدم جواز تطبيق عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي تُرتكب عن طريق النشر والعلانية، وخاصةً المتعلقة بحرية التعبير.

تم القبض على البحيري في 3 مارس 2018، وأدرج في قضيتين، الأولى هي القضية رقم 480 لسنة 2018، وأُخلى سبيله بتدابير احترازية في تلك القضية في 17 إبريل 2019. أما القضية الثانية فأُحيلت لمحكمة عسكرية، أمرت بحبسه ثلاث أعوام، أنهاها البحيري في 31 يوليو 2021، لكن وزارة الداخلية امتنعت عن تنفيذ إجراءات إطلاق سراحه، وظل محتجزًا بشكل غير قانوني. ثم حققت معه نيابة أمن الدولة العليا في قضية جديدة رقم 2000 لسنة 2021، وهي القضية التي لا يزال محبوسًا احتياطيًا بموجبها حتى الآن، على خلفية اتهامات مشاهمة.

في هذا السياق، تطالب المنظمات الموقعة أدناه، بسرعة نقل البحيري لمستشفى السجن لتلقي العلاج المناسب، كما تطالب النائب العام بسرعة التدخل لإخلاء سبيله حفاظًا على حياته وسلامته.

المنظمات الموقعة:

- مؤسسة حرية الفكر والتعبير
- الجبهة المصرية لحقوق الإنسان
- مركز النديم
- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

- المفوضية المصرية للحقوق والحريات
- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- كوميتي فور جستس